واحد للدال على تعدد المسمى لان المسمى المتحد لا يكون للفظ الدال عليه سوى
حرف اعراب يختلف عليه الاعراب كالمسمى بالمضاف والمضاف اليه فان اعرابه
على الاول فوجب بناء الاول على الفتح كراهة ان يصير للفظ الدال على المسمى المتحد
حرفا اعراب يختلف الاعراب عليهما والوجه الثالث ان الثاني يشبه
تا التانيث في تهيئه للاعراب وطلب فتح ما قبله كتا التانيث ودليل مناسبته
لتا التانيث اشتراكهما في الحذف في الترخيم والنسب وفي تصغير الاول وهما كالهما
واللغة الثانية تركيبهما تركيب الاضافة نظرا الى تعدد
اللفظ فيعرب الاول اعراب المضاف والثاني اعراب المضاف اليه وينظر
ان انصرف ام لا ينصرف فيقال هذه حضرموت ورايت حضرموت ومررت
بحضرموت وهذه رام هرمز ورايت رام هرمز ومررت برام هرمز واللغة
الثالثة بناؤها على الفتح وهي اضعفها وعلتها كعلة خمسة عشر من تضمن
الثاني معنى حرف العطف واما ما اخره يا فانها ساكنة عند الجمهور سوا
اضيفت او ركبت ونقل عن بعضهم انه حركها بالفتح قياسا على المنقوص والفرق
بينهما من وجهين احدهما انه تثاقله بالتركيب والسكون على حرف العلة اخف من
الحركة فناسب ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص والثاني انها
صارت وسطا في الكلمة بالتركيب فاشبهت الاصلية كما في دردبيس ولان
حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة واللازم اثقل من
العارض وكرب من معدي كرب يجوز صرفه لانه اسم لمذكر ومنع صرفه لانه
اسم قبيلة في الاصل وساير ما اسم جعل مركبا واذا سمي بمثل محاريب مساجد
مركبا قلت هذا محاريب مساجد ورايت محاريب مساجد ومررت
بمحاريب مساجد فان نكرته صرفته فقلت محاريب مساجد اخر لانه لما
دخل في باب التركيب اعطي حكم المركب في التصرف في النكرة وكذا لو
سميت بمركب وفي اخر الاسم الثاني همزة التانيث نحو صاحب حمرا تقول

٦٧

جاني صاحب حمرا ورايت صاحب حمرا ومررت بصاحب حمرا وصاحب حمرا
اخر فتصرفه في النكرة لدخوله في باب التركيب وان كانت فعلا لا ينصرف
ابدا ولو ثنيته لم تقلب همزته واوا بل تقرها همزة وكذلك لو سميت بصاحب
سكران لصرفته في النكرة لما تقدم ولو سميت بصاحب سرحان لجمعته
جمع السلامة فقلت صاحب سرحانون وصاحب سرحانين وان لم ترد
تسمية التركيب بل الاضافة اجريت كل شي على اصله هكذا نقل عن الاخفش
وفيه نظر لان نكرة نحو حمرا بعد التسمية لا تقتضي صرفها اجماعا فكذا اذا نكرتها
في التركيب اللهم الا ان يقال انها في محل الاجماع كلمة مستقلة فرجع
حكمها بعد التنكير وههنا بعض كلمة فانصرفت لانها بعض كلمة منصرفة
وهكذا الحكم في مساجد وسكران على قول من لم يصرف في التنكير
بعد التسمية **النوع الثاني عشر** العلمية مع الف
الالحاق واذا سميت مونثا او مذكرا او شبهه الف الالحاق بالف
التانيث من وجهين احدهما الزيادة والثاني امتناعها بالتسمية عن التنوين
وتا التانيث كاحما القادم مرطى فوزنه افعل فلا ينصرف للتعريف ووزن
الفعل والالف المنقلبة عن يا الالحاق تقلب في التصغير يا نحو اريط
ومعزى الكان معزى مونثة فلا ينصرف رجل سمي به بل يقال هذا معزى ومررت
بمعزى ورايت معزى فلا ينصرف في حال النصب للتعريف والتانيث واما
في حال الرفع والجر فيحتمل ان يكون كجوار واذا سميت مذكرا بما همزته منقلبة
من يا الالحاق نحو علبا وقوبا صرفته لان بنا الممدود التي همزته عن حرف الحاق
لا يشاركه همزة التانيث فيه واما البنا التي فيه الف الالحاق فان الف
التانيث تشاركه فيه ولذلك ارتفع التسمية بالمشترك في منع الصرف
ولم يؤثر التسمية بالمختص بالالحاق دون التانيث ولو سميت مذكرا بمعزى
ومدعى لصرفته لان الفه منقلبة عن حرف اصلي **النوع الثالث عشر**

Copyright © King Saud University